٤ـ أشهر مصنفات الحديث

تختلف هذه المصنفات في ترتيب أحاديثها فبعضها يجمع على طريقة الأبواب الفقهية مثل الموطأ والصحيحين ، وبعضها يجمع بحسب أسماء الصحابة مثل مسند الإمام أحمد ، وبعضها بحسب الشيوخ كما في معاجم الطبراني الصغير والأوسط والكبير ، وبعضها بحسب أوائل الأحاديث مثل الجامع الصغير للسيوطي .

١ـ الموطأ :

أول مصنف في الحديث النبوي واسمه يدل على سبب التسهيل والتوطئة في تأليفه ، صاحبه الإمام مالك بن أنس (ـ ١٧٩هـ) إمام المذهب المالكي أَلَّفه في أول العصر العباسي بعد أن طلب منه أبو جعفر المنصور تصنيف كتاب يسهل أمور الفقه ومذاكرتها ، لذلك ضمَّن الإمام مالك كتابه أحاديث نبوية وكلاماً للصحابة والتابعين وبعض الآراء الفقهية ، وقد وضعه بحسب الأبواب الفقهية : الطهارة الصلاة الصيام . . .

قال بعض العلماء : إن الموطأ أول مصنف في الحديث الصحيح ولعلهم قصدوا ما قبل الصحيحين ، ثم اعتُرض على هذا القول بدعوى أن الموطأ يشتمل على أحاديث متصلة ، بالإضافة إلى أحاديث مرسلة ومنقطعة ، بل فيه بلاغات أي أن يروي الحديث من غير سند ، ويبدأ بقوله : بلغني عن النبي ﷺ كذا .

عدد الأحاديث المسندة في الموطأ (٦٠٠) ستمائة حديث ، وعدد

الأحاديث المرسلة (٢٢٢) مئتان واثنان وعشرون حديثاً ، ومن الموقوف على الصحابة (٦١٣) ستمائة وثلاث عشرة حديثاً ، ومن المقطوع على التابعين (٢٨٥) مئتان وخمس وثمانون حديثاً ، أما عدد البلاغات فهو (٦١) واحد وستون حديثاً ، كلها موصولة من طرق أخرىٰ غير طريق الإمام مالك ، كما صنع الحافظ يوسف بن عبد البر .

والحق أن ما فقد الاتصال مما ذكره الإمام مالك متون اقترنت بأسانيد متصلة في طرق أخرى وكتب أخرى ، فاتصل المرسل والمنقطع وبيّن سند البلاغات ، لهذا يصح أن يقال : إن الموطأ أول مصنف في الصحيح والصحيح لغيره الذي يتقوى بسند آخر .

وقضايا السند هذه احتفى بها محدث المغرب الحافظ يوسف بن عبد البر في كتابيه النافعين : « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » و« الاستذكار لمذهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار » وهما مطبوعان بالإضافة إلى كتاب جمع فيه الحافظ ابن عبد البر كل ما ورد في نسخ الموطأ الكثيرة نتيجة تنقيحه وتبديله مرة بعد مرة ، ولذلك سمى جمعه كتاب التقصي وهو مطبوع أيضاً .

وثمة شرح مشهور للموطأ وهو « تنوير الحوالك شرح موطأ مالك » وقد طبع الموطأ طبعات متعددة أحسنها بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله وله فهارس تساعد على المراجعة والمذاكرة وهو كتاب احتفل به أهل المغرب من المسلمين حيث اشتهر المذهب المالكي هناك .

ويروى أنه كان يعاود النظر فينقح ويختصر حتى جاء على الحجم المعروف ، فاستوثق أيما استيثاق فصح القول عند الإمام أبي زرعة الرازي : لو حلف أحد إن قلت كذباً فزوجتي طالق وإن جميع ما في الموطأ صحيح بلا ريب ، فإنه لا يحنث ولا تطلق امرأته » .

٢ـ صحيح البخاري :

أشهر كتاب وأصح كتاب في الحديث النبوي الكتاب الثاني للمسلمين من بعد القرآن الكريم ألفه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ـ٢٥٦هـ) في سنوات متعددة قيل : ست عشرة سنة وانتقى أحاديثه من بين مئات الآلاف ، ودليلنا اسم الكتاب : « الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه » وكان لا يسجل حديثاً إلا بعد أن يغتسل فيصلي ركعتين للاستخارة .

وبلغت أحاديثه (٩٠٨٢) تسعة آلاف واثنين وثمانين حديثاً مع المكرر منها ، أما ترتيبه فعلى الأبواب الفقهية ، فكان كل كتاب ينقسم على أبواب ، والكتاب الأول هو بدء الوحي .

« ويشتمل صحيح البخاري على سبعة آلاف حديث ومئتين وخمسة وسبعين حديثاً وبغير المكرر (٢٦٠٢) ومن المتون المعلّقة المرفوعة (١٥٩) فيكون المجموع (٢٧٦١) وتبلغ أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات (٩٨٠٢) وهذا غير ما فيه من الموقوف على الصحابة ومقطوع التابعين » .

وقد عني العلماء في المشرق والمغرب بشرح صحيح البخاري ، فبلغت الشروح في كشف الظنون وأسامي الفنون لحاجي خليفة (ـ١٠٦٧هـ) بين مطبوع وغير مطبوع (٨٢) اثنين وثمانين كتاباً لكن أرقاها شرح الحافظ ابن حجر العسقلاني « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » طبعاته مختلفة كثيرة ، ثم شرح شهاب الدين القسطلاني (ـ٩٢٣هـ) إرشاد الساري . . في عشرة مجلدات ، وشرح البدر العيني (ـ ٨٥٥هـ) طبع في اثني عشر مجلداً وسماه عمدة القاري بشرح صحيح البخاري ويحتاج إلى تحقيق .

انتقد بعضهم ـ على سبيل الترف الذهني في رأينا ـ بعض الأحاديث في صحيح البخاري وبلغ العدد (١٢٠) مئة وعشرين حديثاً ، شاركه الإمام مسلم في (٣٢) اثنين وثلاثين حديثاً منها وانفرد البخاري بثمانية وسبعين حديثاً منتقَداً ، وهي قضايا تتعلق بطريقة إسناده ، وليست من الإنكار الإلحادي كما في عصرنا .

وأحسن ما يقال في الرد على الاعتراضات التي قد تثير الشك عند الجهلة أن نرى مع الحافظ ابن حجر « أن هذه الأحاديث التي أُخذت عليه ليست عللها قادحة بل أكثرها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف » .

٣ـ صحيح مسلم :

كتبه الإمام مسلم بن الحجاج (ـ ٢٦١هـ) تلميذ البخاري ، وقيل : استغرق في جمعه ست عشرة سنة ، وعدد أحاديثه من غير المكرر (٣٠٣٠) ثلاثة آلاف وثلاثون حديثاً ، والمجموع مع المكرر في حدود عشرة آلاف تبعاً لترقيم المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

وكان يمتاز عن شيخه بأنه كان يسجل روايات الحديث الواحد في مكان واحد ، وهذا مفيد للاستقراء واستنباط الأحكام ، وقد رتبه كذلك بحسب أبواب الفقه ، وطبع في خمسة مجلدات بتحقيق عبد الباقي وله طبعات أخرى وفهارس مفيدة .

والذي يرجّح صحيح البخاري على صحيح مسلم رضي الله عنهما : أن مسلماً اكتفى في طريقة العنعنة (عن فلان عن فلان) بمعاصرة الرواة ، هذا واضح في أسانيده وإن لم ينص على شرطه ، في حين كان البخاري مشترطاً للرؤية والمعاصرة لقبول الرواية ، فكان أشدّ منه .

ومن أسباب رجحان صحيح البخاري على صحيح مسلم أن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقلّ عدداً مما انتقد على مسلم لأن رجال البخاري أربعمائة وبضع وثمانون رجلاً تُكلِّم بثمانين منهم بالضعف أما رجال مسلم فستمائة وعشرون تُكلِّم في مئة وستين فكان البخاري أرجح من هذه الناحية ، وإن كان الكلام أي النقد الذي صدر في رواتهما غير مؤثر وثمة أحاديث صحيحة ليست على شرطي الشيخين ولا على شرط أحدهما ، منها ما جاء في السنن الأربعة : سنن الترمذي وأبي داوود وابن ماجه والنسائي ، وما جاء في مسند الإمام أحمد ، وكذلك ما خرّجه ابن خزيمة وابن حبان والمستدرك للحاكم النيسابوري وسنذكر هذه المصنفات ببعض الإضاءات .

ونذكّر بأن الصحيح سبعة أقسام في منظور العلماء فأعلى الصحيح ما اتفق عليه الشيخان ، ثم ما تفرد به البخاري ، ثم ما هو على شرطهما ، ثم ما هو على شرط البخاري ، ثم ما هو على شرط مسلم ، ثم ما صحّحه غيرهما مثل ما جاء في مصنف الحافظ عبد الرزاق الصنعاني (ـ ٢١١هـ) .

وأفضل شروح صحيح مسلم شرح الإمام النووي وقد سمّاه « المنهاج » وفيه شرح لغوي وفوائد فقهية وحديثية وإزالة لكثير من المشكلات المتعلقة بالمتن على وجه الخصوص ، وثمة شرح للقرطبي أحمد بن عمر (ـ ٦٥٦هـ) سمّي « المفهم في شرح صحيح مسلم » تفضّل بتحقيقه سعادة الدكتور عائض القرني في المملكة العربية السعودية .

وقد تلقت الأمة المشارقة والمغاربة على حد سواء ـ خلافاً لما يتوهم من حرص فريد على الموطأ عند المغاربة ـ صحيحَ مسلم بالقبول

والرضا ، فكان الصحيحان أصح الكتب بعد القرآن الكريم فحقيق بالإمام مسلم أن يعتز قائلاً : « لو أن أهل الحديث يكتبون مئتي سنة فمدارهم على هذا المسند » .

وأصح ما فيهما ما اتفقا عليه وهو مجموع في كتاب « اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان » محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ننصح به المسلمين ، وغير المسلمين ممن لا يقيمون وزناً للحديث الصحيح وأصح الصحاح .

٤ـ سنن الترمذي :

ويسمى أيضاً الجامع الكبير أو صحيح الترمذي كتبه الإمام الحافظ محمد بن عيسى (ـ ٢٧٩هـ) ، وقد اشتمل على أحاديث، رتبها بحسب الأبواب الفقهية ، واحتوى على أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة ضعفاً يسيراً ، لذلك لا نستحب عبارة اشتُهرت قديماً وهي « من كان عنده صحيح الترمذي في بيته يتكلم نبي » التي صدّر بها كتابه .

واختص الترمذي ببعض الخصائص النفسية منها : حسن الترتيب بدقة موافقة للفقه ، وعدم تكرار الأحاديث كما أنه كان يذكر أحياناً مذاهب الفقهاء مقرونةً بالأدلة وكان يبين أنواع الأحاديث فيقول : صحيح أو حسن أو ضعيف أو غريب أو حسن صحيح ويبين العلل ، ومما يتعلق بالسند أنه يذكر اسم الراوي ولقبه وكنيته مع فوائد أخرىٰ متعلقة بعلم الرجال .

وقال الترمذي رضي الله عنه : إنني لما فرغت من تصنيف الجامع عرضته أولاً على علماء الحجاز فرضوا به ثم عرضته على علماء العراق فاتفقوا عليه وأثنوا عليَّ خيراً ثم عرضته على علماء خراسان فأبدوا ارتياحهم بهذا الجامع أيضاً .

ثم بعد ذلك نشرته بين الناس وروجته وكان يقول : « من كان هذا في بيته فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم » ولا ندري كيف يتكلم النبي عليه الصلاة والسلام بالحديث الضعيف المعلل وكيف يتكلم وقد رأى العلماء أن لا نقول في رواية الضعيف قال ﷺ بل نقول : روي أو جاء في الحديث .

ولجامع الترمذي شرحان وافيان مطبوعان ، مثل « عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي » لابن العربي المالكي (ـ ٥٤٣هـ) و« النفح الشذي في شرح جامع الترمذي » لابن سيد الناس اليعمري (٧٣٤هـ) في مجلدين ، واشتهر « تحفة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي » للعلامة المباركفوري .

٥ـ صحيح ابن خزيمة :

لجامعه محمد بن إسحاق توفي سنة ٣١١هـ وقد عرف بالتحري حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول : « إن صح الخبر » أو « إن ثبت كذا » وهو مطبوع وله فهارس جيدة .

٦ـ صحيح ابن حبان :

للحافظ محمد ابن حبان البستي توفي سنة ٣٥٤هـ تلميذ ابن خزيمة وسمي جامعه « التقاسيم والأنواع » وهو على ترتيب مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد والكشف فيه عسير جداً ، وقد صرح في أوله أنه سلك هذا المنهج كي يعتمد الناس فيه على الحفظ ، ولا يعتمدوا على شيء من الترتيب المعروف ، ثم رتبه الأمير علي بن بلبان ٧٣٩هـ وسماه « الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان » وهو مطبوع وله فهارس جيدة .

وعلى أية حال فالصحيحان الأخيران مع اشتراط صاحبيهما الصحيح ، إلا أن العلماء لم يجمعوا عليهما ، بل وقعت انتقادات

الأحاديث فيهما أنهما تساهلا في تصحيحها ، وابن حبان أكثر تساهلاً ، لما عرف قبل من مذهبه في تعديل بعض المجهولين الذين يضعفون الحديث .

وقد ذكر العلماء أن تصحيح ابن خزيمة أعلى من تصحيح تلميذه ابن حبان ، وتصحيح ابن حبان أعلى من تصحيح الحاكم النيسابوري ، ولكن القول السديد الذي لا يمكن أن نختلف فيه أن يجعل في الدرجة الأولى ما اتفق عليه أصحاب الكتب الستة ، وهذا موجود في جامع الأصول لابن الأثير الذي سنذكره بعد قليل .

٧ـ سنن أبي داود :

جمعها الإمام سليمان بن الأشعث أبو داود (ـ ٢٧٥هـ) ، صرح في مقدمة كتابه بأنه التزم بذكر الصحيح وما يقربه ؛ أي الحسن ، لكنه اشتمل على بعض الضعيف .

وكان أبو داود قد انتخب سننه من خمسمئة ألف حديث كانت عنده ، فسجل في سننه أربعة آلاف وثمان مئة حديث ، ثم عرض منتخبه على الإمام أحمد فاستحسنه .

وقال إبراهيم الحربي : « لما صنف أبو داود هذا الكتاب أُلين له الحديث كما أُلين لداود الحديد » . الحديث والمحدثون ص/ ٣٦٠ .

والذي سبق إليه الإمام أبو داود ريادته في تصنيف السنن ، إذ كان العلماء قبله قد صنفوا الجوامع والمسانيد ، فجمعت كتبهم قضايا متباعدة ، مثل الأحكام والآداب ، والأخبار والقصص ، والمواعظ ، فجاء أبو داود بهذا التصنيف للسنن المحضة مما يسهل العمل على المشتغلين بالفقه .

وقد طبعت سنن أبي داود بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وطبعات أخرى آخرها بعناية الشيخ محمد عوامة حافلاً ضخماً ، أما شرحه فهو « عون المعبود بشرح سنن أبي داود » وهو مطبوع ، وقد أوضح العبارة وبين أحكام الأحاديث ونظر في السند والمتن ، وكتاب السنن مطبوع هذه الأيام في مجلدين .

٨ ـ المسند :

وقد قصدت من وراء إطلاق التعبير وعدم تقييده بابن حنبل الإشارة إلى شهرة مسند الإمام أحمد بن حنبل (ـ ٢٤١هـ) إمام المذهب فإذا قيل : جاء الحديث في المسند لم يشك القارئ في أنه مسند أحمد .

سجّل الأحاديث بحسب الأسانيد ، فكان لكل صحابي أحاديثه في موضع واحد ، ولهذا فائدة ، لكن تقدّم عليها فائدة التوزيع بحسب الموضوعات الفقهية .

وبدأ المسند بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة ، ثم مسند أهل البيت ، ثم ابن مسعود ، ثم ابن عمر ثم عبد الله بن عمرو بن العاص ثم العباس ثم عبد الله بن عباس ، وكان المسند الثامن لأبي هريرة إلى المسند الثامن عشر لعائشة رضي الله عنها مع بعض النساء .

وقد رتّبه علماء سالفون ترتيبات مختلفة لم تصلنا فلا نذكرها إذ المهم الترتيب المطبوع للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي سمّاه « الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » وكان ترتيبه بحسب الأبواب الفقهية .

عدد أحاديث المسند ثلاثون ألف حديث ومع المكرر أربعون ألف حديث فيها الصحيح والحسن والضعيف ، وكان الأستاذ الشيخ أحمد

شاكر قد باشر في شرح مطبوع للمسند ، فقدم قسطاً كبيراً بلغ خمسة عشر جزءاً وهي ثلث المسند ، ضمنه نظرات ثاقبة في الحكم على الحديث وبيان مضامينه العلمية ، ولم يكمله إذ اخترمته المنية رحمه الله ، ويقوم هذه الأيام الشيخ عبد المجيد هاشم بإتمامه في القاهرة .

والمسند مطبوع في خمسة أجزاء في إستامبول ثم طبع طبعات كثيرة ، ثم طبعته دار الأفكار الدولية في مجلد مرقم بالتسلسل وفيه أرقام صفحات الطبعة الأولى التي اعتمدها فنسنك في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .

قال الإمام أحمد : « صحّ من الأحاديث سبع مئة ألف وكسر »[1] وقرئ عليه مسنده ، فقال : « هذا كتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مئة ألف وخمسين ألفاً ، فما اختلف المسلمون فيه من الحديث ، فارجعوا إليه ، وما لم تجدوا فيه ، فليس بحجة » .

فإن قيل : كل ما يحوي مسنده أربعون ألف حديث ، منها عشرة آلاف مكررة فكيف يقول : صح سبع مئة ألف وكسر مع هذا ؟ فأجيب : « بأن المراد من هذا العدد الطرق لا المتون . وقيل : بل المتون لا الطرق » .

ولما فرغ الإمام أحمد من تسويد هذا المسند جمع أولاده كلهم وقرأ عليهم (المسند) وقال : « وما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فعليهم أن يرجعوا إليه ، فإن وجدوا فيه أصله فبها ، وإلا فليس ذلك الحديث بحجة » .

والمقصود أن الإمام يقر بأحاديث صحيحة في غير المسند ، تم الإجماع على صحتها ، والحق أن المسند اشتمل على بعض الأحاديث

---

(١) في جواهر الأصول ، ص٢٩ .

الواهية والموضوعة[1] ، فالمعروف أن ابن الجوزي ذكر في كتابه الموضوعات ، تسعة وعشرين حديثاً من المسند حكم عليها بالوضع ، فرغم تساهله وتسرعه في الحكم بالوضع على الأحاديث ، فقد زاد عليه الحافظ العراقي تسعة أحاديث ، وكان قد جمعها في كُتَيّب .

نذكر من هذا أحاديث في فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص ، ولذلك نرىٰ المبالغة واضحة في قول الحافظ أبي موسىٰ محمد بن أبي بكر المديني (ـ ٥٨١هـ) عن مسند ابن حنبل أنه صحيح ، فهو قولٌ ضعيف ، ولكن هذا لا يُقلل من قيمة المسند ، إذ تقع فيه الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة بعيدة عن الأحكام الفقهية ، ففضائل البلدان أمر لا خطورة فيه ، بل هو لا يأبه به ولا يلتفت إليه كثير من الناس .

٩ـ سنن ابن ماجه :

هو محمد بن يزيد (ـ ٢٧٣هـ) دل كتابه على اطلاعه المعمّق على السنن في الأصول والفروع ، فهو قطعاً مرتب بحسب الأبواب على المواضيع ، ويشتمل على اثنين وثلاثين كتاباً ، وألف وخمسمئة باب و(٤٣٤١) حديثاً ، والضعيف عنده قليل .

قال ابن ماجه : « عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي ، فنظر فيها وقال : أظن أنه إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع وأكثرها ، ثم قال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً في إسنادها ضعف (وذكر المقدسي (ـ ٦٤٣هـ) أنها بضعة عشر حديثاً ونحوها .

ولكن الإمام أبا عبد الله بن رشيد تكلم على سنن ابن ماجه أثناء حديثه

---

(١) الباعث الحثيث ، ص٣١ .

عن كتاب النسائي ، وبين أن ابن ماجه تفرد بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب ، ورد على قول أبي زرعة السابق بقوله : « وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زرعة الرازي أنه نظر فيه فقال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف ، فهي حكاية لا تصح لانقطاع سندها ، وإن كانت محفوظة ، فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية ، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر » .

والكتاب مطبوع في مجلدين حققه ورقمه المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي وعلق عليه تعليقات طيبة ، ولكن للتوسع ينظر في شرح السيوطي « مصباح الزجاجة » على سنن ابن ماجه ، وشرح السندي أبي الحسن بن عبد الهادي (ـ ١١٣٨هـ) .

١٠ـ سنن النسائي :

كتبها الإمام أحمد بن شعيب (ـ ٣٠٣هـ) ، طبع كتابه في ثمانية أجزاء في أربعة مجلدات وفي حاشيته شرح الإمام السيوطي ، وشرح آخر للسندي ، (ـ ١١٣٨ هـ) ومع أن النسائي كان شديد التحفظ مقدماً في جرح الرواة وتعديلهم إلا أنه ذكر من الرجال ما ضعفوا أحاديثاً كثيرة عنده .

لذلك لا نسلّم بقول أبي علي النيسابوري (ـ ٢٠٤هـ) إذ قال : (للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم ، على أخذ بقول البقاعي أن في النسائي رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً ، ومنهم المجروح ، وفيه أحاديث ضعيفة ومعلة ومنكرة ، كما جاء في مقدمة شرحي السندي والسيوطي على السنن ، فلا يصح قول من قال : كل ما في سنن النسائي صحيح . ففي هذا تساهل صريح .

وذلك لما عرف من مذهب النسائي في جمعه ، إذ كان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه كما صنع قبله الإمام أبو داود في سننه ، وهذا الذي لم يجمع على تركه من أصحاب الحديث الضعيف ، فكان النسائي يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره ، ويرجّح الضعيف على رأي الرجال ، ويصرّح بحال رواة الضعيف .

١١ـ سنن الدارمي :

ويسمى أيضاً مسند الدارمي ، وقد طبع في باكستان عام (١٤٠٤هـ) ثم طبع في مصر دار الفكر عام (١٩٣٠م) ثم أعيدت طبعته وهو في مجلدين ، وصاحبه هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل البهرام التميمي الدارمي (ـ ٢٥٥هـ) ، وعد الأحاديث فيه ثلاثة آلاف حديث وخمسمئة وسبعة وخمسون حديثاً جمعت فيه أربعمئة باب وثمانية أبواب ، والسنن الأربعة قبله للترمذي وأبي داود وابن ماجه والنسائي أقوى من أسانيده .

١٢ـ المستدرك على الصحيحين :

لعل الحاكم النيسابوري (٤٠٥ـ هـ) نظر إلى إقرار الشيخين[١] بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح ، قال الإمام البخاري : (ما وضعت في كتابي الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحاح مخافة الطول) وقال الإمام مسلم : (ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه) .

ولذلك استدرك عليهما بكتابه المستدرك على الصحيحين ، وأودعه

---

(١) علوم الحديث ، ص١٩ ، ونزهة النظر ، ص/ ٣١ .

أحاديث على شرطهما أو شرط أحدهما ، وأخرج فيه أحاديث صحيحة ليست على تلك الصفة وطُبع في أربعة أجزاء وجزء للفهارس ، لكنه يحتاج إلى تحقيق علمي وشرح مفصل ، وذكر العلماء أن ماخرّجه على شرط الشيخين قليل جداً ، ففيه الحسن والضعيف والموضوع .

ثم صنف الحافظ شمس الدين الذهبي[1] (ـ ٧٤٨ هـ) سماه « التلخيص » ملخصاً لهذا طبع في ذيله المستدرك ، وتعقب فيه من النكارة والضعف ، وخلص إلى نتيجة هامة ، إذ قرر أن فيه جملة وافرة على شرط الشيخين وأخرىٰ كبيرة على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع مما صح سنده وإن كان فيه علة ، وما بقي وهو نحو الربع فيه مناكير واهيات لا تصح ، وبعض ذلك موضوعات قد أثارت الحافظ الذهبي حتى أنحىٰ باللوم على الحاكم وراح يقسم بالله في بعضها إنه لموضوع ، وقد بلغت هذه الموضوعات نحو مئة حديث .

وقد بين الحافظ ابن حجر سبب هذا الوهاء في أحاديثه فقال : إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سوّد الكتاب لتنقيحه فأعجلته المنية ، وقد وجدت قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك « إلى هنا انتهى إملاء الحاكم » .

وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ إلا بطريقة الإجازة في القدر المملى وهو قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده ، ويقال : إن السبب في ذلك أنه صنف المستدرك في أواخر حياته وقد أدركته غفلة ، ثم أردف السيوطي : أقول : ولا مانع من توارد السَّببين .

---

(١) راجع سير أعلام النبلاء .

١٣ـ الجامع الصغير :

كتاب مشهور صنفه الإمام السيوطي (ـ ٩١١هـ) ، وجعله بحسب أوائل الأحاديث ، واشتمل على عشرة آلاف حديث ، وكان يضع رموزاً للرواة ورموزاً لدرجة الحديث نذكر: خ البخاري ، م مسلم ، ت الترمذي، س النسائي ، أبو داود ، وحرف ص للحديث الصحيح ، وح للحسن ، وض للضعيف إلى الجانب الأيسر للحديث ، طبع في مجلدين .

وقام بشرحه الشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي (ـ ١٠٣١هـ) وسمى شرحه « فيض القدير بشرح الجامع الصغير » وجاء في ستة مجلدات كبيرة الحجم ، وضمّنه تفسيراً لمواقع الحديث في الصحاح والسنن وبيان سبب درجة الحديث بالإضافة إلى نظرات عميقة في المعاني النبوية الشريفة .

والجدير بالذكر أن للإمام السيوطي كتاباً كبيراً سمّاه « الجامع الكبير » حقّقه الشيخ أحمد عبد الجواد رحمه الله في عشرة أجزاء ضخمة فقد زاد كل واحد على خمسمئة صفحة لكنه لم يلق الرواج مثل الجامع الصغير ، وذلك لسهولة الرجوع إليه وكثرة الضعيف في الجامع الكبير .

ومما يؤخذ على الإمام السيوطي أنه حكم على أحاديث بالوضع في كتابه « اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ثم تجدها في مصنفه الصغير والكبير ، وللشيخ الألباني كتاب « صحيح الجامع الصغير » وللدكتور بديع اللحام دراسة مستفيضة بعنوان « الإمام السيوطي محدثاً » تجد فيه كثيراً من تناقض السيوطي .

١٤ـ جامع الأصول :

صاحبه الحافظ ابن الأثير المبارك بن محمد (ـ ٦٠٦هـ) .

وقد اختصره ابن ديبع الشيباني عبد الرحمن بن علي (ـ ٩٤٤هـ) في مجلدين سماه « تيسير الوصول إلى جامع الأصول » وأفضل طبعة ما جاء

بتحقيق الشيخين شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط بدمشق وهو في أحد عشر مجلداً بالإضافة إلى أربعة مجلدات تشتمل على فهارس متنوعة فهارس أعلام وفهارس بأوائل الأحاديث وهو مرقم إذ بلغ عدد الأحاديث (٩٥٢٣) حديثاً .

وجامع الأصول كتاب حافل مرتب بحسب الأبواب ويضم أصول الأحاديث عند الأئمة الستة : مالك ، البخاري ، مسلم ، الترمذي ، أبي داود ، ابن ماجه ، مع شرح وجيز ، إلا أن محققي الكتاب سجلا عزواً آخر فرصدا الحديث في مصادر أخرى بالإضافة إلى جهود واضحة في بيان درجة الحديث وشرح الأحاديث المشكلة .

١٥ـ بلوغ المرام :

وهو كتاب صغير الحجم في مجلد واحد صنفه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ـ ٨٥٢ هـ) في أحاديث الأحكام وفق ما يحتج به الشافعية ، وأحاديثه من القسم المقبول لا ضعف فيها .

وقد شرحه أكثر من عالم وأشهر الشروح « سبل السلام شرح بلوغ المرام » للإمام الصنعاني (ـ ١١٨٢هـ) طبع في مجلدين وفي ثلاثة مجلدات ، وأخيراً قدَّم أستاذنا الدكتور نور الدين عتر شرحاً وافياً بعنوان « إعلام الأنام بشرح بلوغ المرام » طبع في أربعة مجلدات ضخمة وهو يشتمل على شروح فقهية واسعة بالإضافة إلى نظرات في السند وما يتصل بالفقه المقارن فجاء نفعه عاماً .

ونذكر ههنا بأن بعض الأسانيد تنسب إلى أئمة لم يؤلفوها ، بل هي من جمع تلاميذهم ونسبوها إلى هؤلاء الأئمة لأنهم رووها ، وهي لا تخلو من صحيح وسقيم ، ومنها مسند الإمام أبي حنيفة الذي جاء في

مجلدين ، طبع في المكتبة الإسلامية في باكستان وهو من تأليف محمود بن محمد الخوارزمي (ـ ٥٦٨هـ) واشتهر هذا المسند منذ سنة أربع وسبعين وستمئة للهجرة .

وكذلك مسند أبي داود الطيالسي (ـ ٢٠٤هـ) الذي ألّفه تلاميذه من بعده ، ولعل مسند الإمام الشافعي الذي طبع في مجلدين هو من هذا القسم .

وهذا لا يضير في شيء ،المهم أن يتصل السند وتكون الأحاديث مقبولة سواء كانت تنسب إلى الإمام أو إلى تلميذه فكلهم بررة مخلصون فضلاً عن توقير الأئمة ونسبة المسانيد إليهم .

أما دعوى عدم التقيد بما هو صحيح نتيجة التحمس لجمع كل ما ذكره الصحابي فهذا ينطبق على ما ينسب إلى الأئمة وما هو مستيقن بتأليفهم لها .

ويمكن أن نسرد سرداً سريعاً لبعض ما هو مشهور من مصادر الحديث النبوي من المسانيد والمجاميع والأجزاء وغيرها :

١ـ الأدب المفرد ، للإمام الشافعي في مجلد واحد .

٢ـ الأذكار للإمام للنووي في مجلد واحد ، شرحه عمر بن علي ابن علان (ـ ١٠٧٥هـ) باسم « الفتوحات الربانية في شرح الأذكار النووية » في سبعة مجلدات .

٣ـ الأربعون النووية ، للإمام النووي يشمل اثنين وأربعين حديثاً في أصول الإسلام وله شروح كثيرة مثل « شرح الأربعين حديثاً النووية » للمحدث الفقيه ابن دقيق العيد (ـ ٧٠٢هـ) و« الفتح المبين لشرح الأربعين » لابن حجر الهيتمي (ـ ٩٧٤هـ) وشرحه الأستاذ محيي الدين

مستو ، ود . مصطفى الخن بعنوان « الوافي في شرح الأربعين النووية » وقد كان وافياً وثمة شرح جيد للشيخ محمد بن عثيمين .

٤ـ الإلمام في أحاديث الأحكام ، ابن دقيق العيد ، طبع أخيراً بدار أطلس في الرياض .

٥ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، للحافظ المِزّي يوسف بن عبد الرحمن (ـ ٧٤٢هـ) .

٦ـ الترغيب والترهيب ، للحافظ المنذري عبد العظيم بن عبد القوي (ـ ٦٥٦هـ) وفيه أحاديث واهية .

٧ـ الجمع بين الصحيحين ، للحميدي محمد بن أبي نصر الأندلسي (ـ ٤٩١هـ) جعله على مسانيد الصحابة، وقد يسمى « جذوة المقتبس » .

٨ـ الدعاء للحافظ ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد (ـ ١٨١هـ) ، امتاز بذكر تسعة وتسعين اسماً لله تعالى برواية ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ثم ذكر أربعين قولاً موقوفاً على الحسن البصري ، وهو ممتع نفيس .

٩ـ رياض الصالحين ، للإمام النووي ، عنيت به الأمة كثيراً ، شرحه ابن علان في « دليل الفالحين » شرح رياض الصالحين ، وقد شرحه الدكتور مصطفى الخن والأستاذ علي الشربجي بعنوان « نزهة المتقين شرح رياض الصالحين » والشرح مفيد في تخريج الحديث وبيان مضامينه .

١٠ـ زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام ابن قيم الجوزية (ـ ٧٥١هـ)، يطبع كثيراً ، جمع على الأبواب وهو أقرب إلى كتب الشمائل والسير .

١١ـ الزهد ، للإمام أحمد بن حنبل وله فهارس مفيدة .

١٢ـ الزهد والرقائق ، للإمام عبد الله بن المبارك حققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

١٣ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

١٤ـ سنن الدارقطني ، علي بن عمر (ـ ٣٨٥هـ) ، مطبوع في مجلدين ، وطبع قبل هذا مع شرحه للعلامة أبي الطيب شمس الحق عظيم آبادي في القاهرة سنة ١٣٨٦هـ .

١٥ـ سنن سعيد بن منصور (٢٢٩هـ) طبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في دار الكتب العلمية ثم حققه الشيخ سعد الحميّد بدار الصميعي في الرياض سنة ١٤١٤هـ .

١٦ـ السنن الكبرى ، للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ) مطبوع في عشرة مجلدات بدائرة المعارف العثمانية في حيدرآباد بالهند مصنف بحسب الأبواب .

١٧ـ شعب الإيمان ، للإمام البيهقي ، طبع في بيروت سنة ١٤١٠هـ.

وقد اختصره القزويني ، عمر بن عبد الرحمن (٦٩٩هـ) .

١٨ـ الشمائل المحمدية ، للإمام الترمذي ، قصره على الصفات النبوية ، وهو مجلد واحد .

١٩ـ عمل اليوم والليلة لابن السُّني ، أحمد بن محمد (٣٦٤هـ) طبع بدائرة المعارف العثمانية .

٢٠ـ عمل اليوم والليلة ، للإمام النسائي ، في مجلد واحد ، وهو وسابقه في الأدعية والأذكار .

٢١ـ الفردوس ، للحافظ الديلمي ، شيرويه بن شهردار (٥٥٨هـ) ، وقد طبع بتحقيق فواز الزمري ومحمد البغدادي ، في دار الريان للتراث بالقاهرة ، وما انفرد به لم يكن صحيحاً .

٢٢ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، ابن حسام الدين الهندي ، علاء الدين المتقي علي بن عبد الملك (٩٧٥هـ) في مجلدات كثيرة ، طبع في مكتبة التراث الإسلامي بحلب ، بإشراف الشيخين بكري حياني وصفوة السقا .

٢٣ـ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، صنّفه المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع كثيراً في مجلد كبير وفي مجلدين كبيرين وفي مجلد صغير هذه الأيام .

٢٤ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الحافظ نور الدين الهيثمي ، أعرف له طبعة دار الكتاب العربي في بيروت سنة ١٤٠٢هـ .

٢٥ـ المختارة ، للحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣هـ) ، وهو مرتب على المسانيد بحسب حروف المعجم لا على الأبواب ، ولم يكمله المقدسي ، وليست كل أحاديثه صحيحة ، بل فيها الباطل وقد ضمَّنه السيوطي جامعه الكبير على أنه من الكتب الخمسة التي جميع ما فيها صحيح ، وليس كذلك .

٢٦ـ مسند الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) ، ولعل تلاميذه جمعوه من كتبه الأم والمبسوط الذي لم نجده ، واختلاف الحديث وهو مطبوع في مجلد واحد ، وذكر أن أبا عمرو محمد بن جعفر النيسابوري عمد إلى كتابي الأم والمبسوط وأخذ أحاديثهما المسندة ، فظن بعض العلماء أن للشافعي مسنداً ، وقد شرحه ابن الأثير المبارك بن محمد (٦٠٦هـ) ولم أجد هذا الشرح وهذا لا يمس قيمة هذا المسند .

٢٧ـ مسند البزّار : وهو أحمد بن عمرو (٢٩٣هـ) ويسمى المسند الكبير ، وطبع سنة ١٤٠٩هـ باسم « البحر الزخّار » بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن رحمه الله في مؤسسة علوم القرآن بدمشق .

٢٨ـ مسند علي بن الجعد أحد شيوخ البخاري طبع بتحقيق الدكتور عبد المهدي عبد القادر في دار الفلاح بالكويت (١٩٨٥م) .

٢٩ـ مسند حارث بن أبي أسامة (٢٨٢هـ) ، جعله على ترتيب الشيوخ مثل معاجم الطبراني ، ولم يُعثر على أصل المسند ، بل طبعت زوائده بعنوان « بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث » للهيثمي في القاهرة .

٣٠ـ مسند أبي داود الطيالسي : وهو سليمان بن داود (٢٠٤هـ) ، وهو مطبوع ، ويبدو أن ما فيه من أحاديث ضعيفة يُعزى إلى تلاميذه الذين جمعوا المسند ، فالطيالسي معروف بالحفظ وإتقان الطرق .

والجدير بالذكر أن الشيخ أحمد البنا الساعاتي رتبه بحسب الأبواب وسمى ترتيبه « منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود » فجزاه الله خيراً ، إذ سهل الفائدة منه .

٣١ـ مسند الشهاب المواعظ والآداب للقضاعي ، وهو محمد بن سلامة (٤٥٤هـ) ، قرأت أنه مرتب على الأبواب ، وقد ختمه بباب الدعاء وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي بمؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٩٨٥ .

٣٢ـ مسند عبد بن حميد الكشّي : وهو عبد الحميد بن حميد بن نصر (٢٤٣هـ) ، طبع منتخب هذا المسند في ثلاثة أجزاء ، وهو غير مشهور .

٣٣ـ مسند أبي عوانة : مؤلفه أبو عوانة يعقوب بن إسحاق (٣١٦هـ) وهو مطبوع بهذا الاسم ، مع أن الأحق أن يسمى صحيح أبي عوانة ، لأنه مستخرج على أحاديث صحيحة أي ذكر أسانيد أخرى لما صحّ من أحاديث قبله ، طبع منه في دائرة المعارف العثمانية الجزء الأول والثاني والرابع والخامس ، إذ كان الثالث مفقوداً ، ثم طبع منه جزء مفقود عام ١٤١٦هـ في مكتبة ألسنة بالقاهرة .

٣٤ـ مسند أبي يعلى الموصلي : وهو الحافظ إسماعيل بن محمد (٣٠٧هـ) ، وقد جمعه أبو يعلى بحسب ترتيب الأبواب وأسماء الصحابة فبدأ بكتاب الإيمان وحدّث عن أبي بكر رضي الله عنه ، وقد قسمه على ستة وثلاثين جزءاً ، وطبع المسند بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي بمؤسسة الرسالة في بيروت . ثم حققه الأستاذ حسين سليم الأسد بدار المأمون في دمشق عام ١٤٠٤هـ .

٣٥ـ مصابيح السنة ، للإمام البغوي علي بن عبد العزيز (٢٨٦هـ) اطلعت على طبعة بدار القلم في بيروت وعدد الأحاديث فيه ٤٧٩٣ حديثاً، بدأها بحديث « إنما الأعمال بالنيات » وختم بباب ثواب هذه الأمة .

٣٦ـ مصنف أبي بكر بن أبي شيبة : وكان قد رتبه على الأبواب فبدأ بكتاب الطهارة ، توفي الحافظ ابن أبي شيبة سنة (٢٣٥هـ) ، ومصنفه مطبوع متداول ، حقّقه الشيخ عبد الخالق الأفغاني عام ١٣٩٩هـ ، في الدار السلفية بالهند .

٣٧ـ مصنف عبد الرزاق : وهو الحافظ عبد الرزاق بن نافع الصنعاني (٢١١هـ) ، كتاب ضخم ، وهو من الكتب الصحيحة التي تجمع بين المرفوع والموقوف ، حققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي سنة ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلامي ببيروت .

٣٨ـ المعجم الأوسط : كتاب كبير مشهور جمعه الحافظ الطبراني سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ) حققه الدكتور محمود الطحان في مكتبة المعارف بالرياض والقاهرة ، رتبه الطبراني بحسب الشيوخ الذين بلغوا ألف شيخ ، وفيه عجائب وغرائب .

٣٩ـ المعجم الصغير : للحافظ الطبراني وهو كذلك بحسب الشيوخ الذين روى عنهم .

٤٠ـ المعجم الكبير : للحافظ الطبراني بحسب مسانيد الصحابة لكنه لم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه لأنه قصد الإفراد بالتأليف ولم يوفق .

٤١ـ معرفة السنن والآثار : للإمام البيهقي ، وهو كتاب في أحاديث الأحكام التي استدل بها الشافعية . مطبوع في مجلدات كثيرة .

٤٢ـ المنتقى لابن الجارود : وهو عبد الله بن علي (٣٠٧هـ) وهو مستخرج لأحاديث صحيح الحافظ ابن خزيمة لكنه اكتفى بذكر الأصول ، طبع في باكستان سنة ١٤٠٣هـ ثم أعيد طبعه وهو مجلد واحد .

٤٣ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان : مؤلفه الحافظ نور الدين الهيتمي علي بن أبي بكر حققه محمد عبد الرزاق حمزة بالمطبعة السلفية . القاهرة .

٤٤ـ نزهة الحفاظ : لأبي موسى المديني وهو محمد بن أبي بكر (٥٨١هـ) ، اعتمد فيه الأحاديث التي تسلسل فيها ستة من الأحمدين أي كل الرواة باسم أحمد ، طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الراضي في مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت .

٤٥ـ نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، للإمام الشوكاني محمد بن علي (١٢٥٠هـ) .

* * *